وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

قصاصات صحافيّة

Press Clippings

(13 آذار/مارس 2018)

الإسكوا/ESCWA

- **أخبار الخليج: رئيس مركز «دراسات»: البحرين من أوائل الدول التي تعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الوطنية**
- **الأيام: ورشة تبحث دور التكنولوجيا في تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية**
- **Executive Magazine: A community effort, The man putting women first**
- **Executive: The countdown to political progress**
- **الوطن: الأمم المتحدة و"دراسات" و"الإسكوا" ينظمون ورشة "التكنولوجيا والابتكار"**
- **وكالة أنباء البحرين: مركز "دراسات" يعقد ورشة عمل حول دور التكنولوجيا والابتكار في تنويع الاقتصاد**

الإسكوا/ESCWA

أخبار الخليج:
رئيس مركز «دراسات»: البحرين من أوائل الدول التي تعمل على دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الوطنية
الثلاثاء ١٣ مارس ٢٠١٨

نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» أمس، فعاليات ورشة عمل بعنوان «التكنولوجيا والتطور: وسائل لتنويع الاقتصاد»، وذلك ضمن التزام مملكة البحرين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وهدفت ورشة العمل إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا والابتكار في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتعزيز الوعي حول السبل والأدوات المتاحة لتحقيق عنصر الابتكار، والذي يأتي ضمن قائمة أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً.

كما ركزت الورشة أيضاً على انعكاسات التكنولوجيا على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والتطور في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات المنفذَة في إطار بناء اقتصاد المعرفة في مملكة البحرين، من أجل المساعدة على تحديد مكونات الخطة الوطنية، وتعريف المؤسسات المحورية المطلوب مساهمتها لإنجاز التطوير الاقتصادي.

وأوضح الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز «دراسات» في تصريح لوكالة أنباء البحرين (بنا) أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش عمل وفعاليات ينظمها المركز في إطار إعداد تقرير التنمية البشرية لمملكة البحرين، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تستعرض الورشة أفضل السياسات إقليمياً ودولياً حول استخدام التكنولوجيا والابتكار لتنويع الاقتصاد، وبيان أثر التكنولوجيا في خطة التنمية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وما تطرحه من فرص وتحديات، لتحقيق التنوع والابتكار في ظل الاقتصاد الرقمي، فضلا عن فتح الباب أمام الشباب للاستفادة من التطورات التكنولوجية، في سياق المساواة بين الجنسين.

وقال الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة: إن مملكة البحرين من أوائل الدول التي تعمل على دمج خطة التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة 2030 ضمن خططها الوطنية، وذلك من خلال دعمها للتطور التكنولوجي والابتكار، وباتت المملكة نموذجًا ومركزًا عالميًا في ريادة الأعمال، وحققت نجاحات نوعية في هذا المجال، مشيرا في هذا الصدد إلى استضافة مملكة البحرين المؤتمر العالمي لريادة الأعمال العام المقبل.

وأكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وفي إطار جهود الحكومة واسترشادًا برؤية البحرين الاقتصادية 2030، تولي أهمية كبيرة لبلوغ كل أهدافها الإنمائية عبر مواءمة الخطط الوطنية والأطر الاستراتيجية والسياسات الوطنية لمملكة البحرين مع أهداف التنمية المستدامة الأممية، ويأتي إيلاء الاهتمام لتعزيز الابتكار باعتباره عنصرًا حاسمًا وحيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل.

من جانبه أكد منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مملكة البحرين أمين الشرقاوي أهمية هذه الورشة للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، لما لهما من أثر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، منوهاً الى ان التطور الذي

حدث في السنوات الخمس الماضية في القدرة الحسابية أدى الى دخول تكنولوجيا جديدة كالذكاء الاصطناعي وامور الانترنت وغيرها من متطورات وان هذا التغيير السريع في التكنولوجيا يدفع بالتطور في أوجه الاقتصاد.

ودعا الشرقاوي الدول الى التعزز بالمقومات التكنولوجية التي سوف تمكنها من التطور وبالتالي تحسين مستوى المواطن والذي يتطلب تغيير العديد من السياسات التنموية والتعليمية، منوهاً الى أنه من هنا جاءت فكرة هذه الورشة للبحث عن السياسات المطلوب تفعيلها.

وأوضح أمين الشرقاوي ان مملكة البحرين تتميز ببنية تحتية تكنولوجية حققت قصص نجاح كثيرة، كتلك الموجودة في الحكومة الالكترونية، والتنافسية والمطلوب هو تعزيز هذه البنية لتحافظ البحرين على مكانتها المتقدمة في عالم التكنولوجيا والابداع حيث صنفت مملكة البحرين في المرتبة 66 بين دول العالم.

وأضاف منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مملكة البحرين ان البحرين تتمتع كذلك ببنية تعليمية تؤهلها لتبوء الافضلية في التنافسية، وان كبرى الشركات التكنولوجيا هي عبارة عن فكر مبدع وخلاق ولا تحتاج الى شغل حيّز مكاني كبير في الوقت الذي تدر فيه عوائد مالية كبيرة تعتمد على القدرات البشرية.

وأضاف الشرقاوي أنه يجب إعطاء الشباب الفرصة للإبداع وخاصة السن الفئوية من 18 الى 30 للانطلاق من المحلية الى الإقليمية ومن ثم الدولية، معرباً عن أمله بأن تُصهر جميع هذه الأفكار وبوتقتها في تقرير التنمية البشرية الذي سيصدر لهذا العام.

من جهته، أشار دكتور حيدر فريحات مدير دائرة التكنولوجيا للتطور «الاسكوا»، الى دور الأسكوا في خدمة الدول العربية من خلال سبعة برامج تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والمرأة، والاحصاء، والتنمية المستدامة، وفض النزاعات، حيث تقوم الأسكوا بتقديم النصائح السياسية لصناع القرار على مستوى الوطن العربي.

وأعرب فريحات عن فخره بأن تستضيف مملكة البحرين هذه الورشة التي تتطرق الى التكنولوجيا والتنمية المستدامة وتأتي بالشراكة مع مكتب الامم المتحدة الانمائي لدى مملكة البحرين وهو تعاون ثلاثي مشترك ما بين جهة وطنية وبحثية وجهة إقليمية، مشدداً على أنه كلما أصبحت مصادر الدخل متنوعة ومتعددة قلت المخاطر التي قد تنجم من اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر واحد حتى لو كان هذا المصدر غنيا كقطاع البترول، معربا عن امله في الخروج بتوصيات تصب في مصلحة التنوع الاقتصادي.

وفي تصريح لوكالة أنباء البحرين، رحب السفير البريطاني لدى المملكة السيد سايمون مارتن بفكرة إقامة هذه الورشة التي تحاول فيها الحكومة البحرينية إيجاد طرق لتنويع الاقتصاد البحريني، والبحث عن سبل الابتكار والابداع، مضيفاً ان هذه الورشة نجحت في جمع جهات متعددة ومتنوعة كمؤسسات الامم المتحدة وجهات حكومية بالاضافة الى مركز «دراسات» الذي يمثل العقول المفكرة لإيجاد آلية لتعزيز التنوع الاقتصادي سواء بالدعم المادي أو الدعم من خلال سن التشريعات التي تشجع على الابتكار والابداع.

وأضاف السفير أن هذا الإبداع سيساعد في تطور التنوع الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة التنمية ما سيخلق فرص عمل جديدة للأجيال القادمة وهو مطلب تتطلع إليه كل دولة حالياً بما فيها المملكة المتحدة.

وأوضح السفير البريطاني ان بلاده التي هي الآن في طور الخروج من الاتحاد الاوروبي تبحث عن شركاء استراتيجيين أقوياء ومتميزين حول العالم، منها دول الخليج العربي وبخاصة مملكة البحرين، منوهاً في هذا الصدد بقوة العلاقات بين المملكتين والتي انعكست إيجاباً في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي، حيث سيقوم فريق من مجلس التنمية الاقتصادي بزيارة المملكة المتحدة الأسبوع القادم، وذلك بهدف توسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين.

من جانبه قال الدكتور زكريا الخاجة نائب الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية في تصريح لوكالة أنباء البحرين ان موضوع الورشة مهم جداً، حيث ان جميع دول المنطقة تعاني التضخم الاقتصادي وكذلك هبوط أسعار النفط، لذا

فإن موضوع التنوع الاقتصادي الذي يثار حالياً بشكل كبير في قطاعات عدة وكثيرة سيلقي الضوء على الكثير من الفرص الاستثمارية التي يمكن للحكومة ان تتطلع إليها وتستثمرها بحيث تصبح مصدراً آخر للدخل القومي.

وأوضح الخاجة أن مشاركة هيئة الحكومة الالكترونية في ورشة اليوم مهمة جداً، تؤكد فيها الهيئة أهمية التحول الالكتروني والرقمي ومساهمته في التنوع الاقتصادي في مملكة البحرين، فهو ذراع يعمل على جذب الاستثمارات الخارجية ومساعدة القطاعات الاقتصادية داخل البحرين في ضخ أموال واستثمارات جديدة وخلق فرص اكبر للاستثمارات وأعمال المنشآت الجديدة مما يخلق قطاعا تكنولوجيا جديدا في المملكة يساعد رواد الاعمال في فتح مجالات اقتصادية في البحرين ويسهل عملية الاستثمار الداخلي.

الأيام:
ورشة تبحث دور التكنولوجيا في تسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية
الثلاثاء 13 مارس 2018

عقد كل من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية ودراسات الطاقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أمس، ورشة عمل تهدف إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين من خلال الترويج للتكنولوجيا والابتكار.

والورشة هي الأولى من ورشتي عمل تقام هذا الأسبوع وتهدفان إلى مناقشة التكنولوجيا والابتكار والتنويع الاقتصادي.

وجمعت ورشة العمل التي عقدت أمس عدة مشاركين، من بينهم ممثلون من الجهات الحكومية ورجال الأعمال والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو وسائل الإعلام.

وحضر افتتاح ورشة العمل الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء دراسات ووكيل الوزارة للشؤون الدولية بوزارة الخارجية بمملكة البحرين، وأمين الشرقاوي المنسق المقيم لأمثلة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدكتور حيدر فريحات مدير قسم التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا، والدكتور زكريا الخاجة نائب الرئيس التنفيذي في هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، وآخرون.
وقد أقيمت ورشة العمل أمس تحت عنوان «التكنولوجيا والابتكار: وسائل التنويع الاقتصادي». وتهدف جلسات الورشة التي قادها الخبراء وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، إلى تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار في تنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030 مع تسليط الضوء على تقدم الاستراتيجيات الوطنية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة في البحرين.
وستعقد ورشة عمل ثانية غدا تحت عنوان «التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية: من الأفكار إلى التنفيذ» وذلك في فندق راديسون بلو. وستعزز ورشة العمل مناقشة الفرص المتاحة لدعم القدرة التنافسية للقطاعات الاستراتيجية في المملكة، وتحليل الخيارات الرامية الى ويحيط بهم بالموارد اللازمة، فإن النتيجة هي الابتكار.«
من جانبه، ألقى أمين الشرقاوي المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلمة ترحيبية أكد فيها على الدور المشترك لحكومة البحرين والأمم المتحدة في رفع مستوى الوعي حول دور أهداف التنمية المستدامة في تطوير مملكة البحرين.
وفي معرض حديثه عن دور التكنولوجيا والابتكار في المنطقة اليوم قال الشرقاوي: «إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، يؤمن إيمانا راسخا بتعزيز المعرفة لفهم الاتجاهات الجديدة في مجال التكنولوجيا وتشجيع القوة العاملة المستعدة للإقتصاد المستقبلي وكذلك ضمان مواكبة اليد العاملة للعصر الرقمي. وأضاف:«لقد بدأت المنطقة العربية في تحديث وتطوير السياسات لدمج تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية. ومملكة البحرين هي واحدة من الدول النشطة المذكورة أعلاه التي تطمح إلى تسخير قوة التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنوع الاقتصادي.«
ومن جانبه، قال الدكتور حيدر فريحات، مدير قسم التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا: «سيقوم موظفو إسكوا بالتعاون مع خبراء فنيين من القطاع الخاص والقطاع العام والهيئات الأكاديمية بعرض خبراتهم التقنية وتقديم أفضل الممارسات في مجالات التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية وخطط الاستدامة والشمولية الاقتصادية وتحقيق أولويات أهداف التنمية المستدامة الملائمة للبحرين. وتؤكد هذه الورشة على الدور النشط والفعال لـمنظمة «إسكوا» وشركائها لخدمة المنطقة العربية.«
وكان من أبرز أحداث الأمسية المناقشة التي دارت حول المبادرات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار من أجل التنويع الاقتصادي، والتي ضمت نائب الرئيس التنفيذي للهيئة زكريا الخاجة والدكتور مازن محمد علي من جامعة البحرين ورجل الأعمال خليفة المناعي المدير العام لشركة مناعي للتقنية، ووفا العبيدات الرئيس التنفيذي لشركة أوبي آند هيل حيث تمت مناقشة الشباب والتكنولوجيا والتنويع الاقتصادي والمساواة بين الجنسين.
وشملت الجلسات الأخرى جلسة حول«التكنولوجيا والابتكار والتنوع الاقتصادي: التكنولوجيا كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» أدارها ديمو كالوفسكي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجلسة عن الرؤى الإقليمية والدولية حول التكنولوجيا والابتكار بمشاركة أندرو كوكبرن، رئيس التجارة والتكنولوجيا والمدن الذكية في وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة.
وستعقد ورشة عمل منفصلة اليوم الثلاثاء حول «التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية: من الأفكار إلى التنفيذ»، وذلك في فندق راديسون بلو.

Executive Magazine:
A community effort, The man putting women first
12/03/2018

Executive sat down with the country's first-ever minister of state for women's affairs, Jean Oghassabian. The ministry was launched one year ago with a mandate to empower and protect women and promote and develop gender equality in Lebanon.

E This is the first term for you as minister of women's affairs and, in fact, the first time that a women's affairs ministry has existed in Lebanon. Why was there a need for such a ministry?

This ministry was formed because Prime Minister [Saad Hariri] is convinced that [women's rights] need to be put in the spotlight [as issues] related to human values and respect for all people. This ministry is showing that women's rights are the responsibility of the whole society, and men should participate on many levels to reach complete equality because, for me, women's issues are not limited to women only. For that reason, the prime minister, with the approval of the president of the republic, decided to establish this ministry.

What I tried to do [during my term in office to date] is to create momentum all over the country. I always wanted to prove that the Lebanese woman has huge capacity and potential. As she has succeeded in the private sector in all levels and industries, she also has the capability to succeed in [state] institutions. For the upcoming elections, we have a campaign [to increase] female involvement in politics. We conducted a conference, and [recently] organized a workshop for [female] candidates in the elections, [both for] candidates representing political parties and for independent candidates. We have a media campaign, "Half of society and half of Parliament," and, so far, I have attended maybe 15 to 18 conferences everywhere in Lebanon to promote the idea that women in Lebanon have potential. When we talk about half of society, it's not a question of number; it's a question of power. It is a question of the future. If you don't have women in Parliament, it's not [only] a loss for women; it is a loss for Parliament, a loss for the government, and a loss for the whole country, because the country is not benefiting from a big part of the potential [that exists].

E You say that there has been progress, but what guarantees do the Lebanese people have that this ministry will continue to exist after the elections and the formation of the new cabinet?

This is a question that is even asked by different stakeholders in Lebanon working on women's issues, such as UN agencies, NGOs, embassies, and donors. I could perhaps accept such a question if upon my appointment as minister I had said, "Okay, I am a minister now, [so] I will have one assistant and [do the bare minimum] of work on my own." [In such a case], the new government might just say, "We don't have a [real women's affairs] ministry," and it would be completely neglected [after the next elections]. But this is not the case. Actually, we have established a complete ministry with staff, with a budget, and with a lot of projects in process of being implemented. We have a lot of upcoming projects with international donors such as the World Bank, UN, ESCWA, UN Women, and many embassies. We have so far [presented] six amendments to [existing] laws and [drafted] new laws.

E Aside from the promotion of female candidacies in the upcoming parliamentary elections, what has the ministry been doing to encourage and develop greater participation of women in the overall public sector in Lebanon?

I proposed to the prime minister and to the government to have a quota in all the nominations of the boards in different institutions. To date, in all these nominations issued under the current cabinet, we [had a] minimum [of] 25 percent of women nominees in security institutions. The judiciary [and] the committee controlling the elections have 28 percent women, and in the Economic and Social Council of Lebanon we have 27 percent female representation.

E That is achieved by having a quota system?

It's not by law, but it's a decision taken by the government because I pushed this issue, and we are following up on that. Every time [the government] has to make appointments to any public position, we should have minimum 30 percent women; we reached 25 to 27 percent, but we are going up.

E And are there any data indicators that you look at for measuring the achieved progress in ensuring women's rights?

Now we are working with ESCWA Women, UNFPA, the Ministry of Justice, and with the Central Administration of Statistics [to establish] indicators, and also to study the impact of [gender-based] violence on society, as a societal issue and as an economic and educational issue.

E So, if we talk about crimes against women, have you seen an increase in the number of reported cases?

Yes. Many more people are now reporting, but we may have [incidents of] violence that nobody knows about, because, in some societies or some families, [people] don't want to talk about [such incidents]. This goes back to cultural issues, and it is for this reason that I decided to educate primary school children from the ages of 10 to 12, or even eight years old, on the negative effects that violence against women has on family relations. We prepared the concept note and are talking to various [potential] donors about it.

E Is it correct to say that this is a project that is not yet being implemented today, and that you are looking for funding from international sources?

We are looking for funding, and we can find it, because, as I mentioned in the beginning, there are a lot of donors who are willing to fund [projects of] this ministry. The budget that I have from the government is only a working budget: I can cover salaries and some small expenses, but the projects are financed by donors. I decided to establish this ministry as a UNDP program. For that reason, I [was able] to move quickly in everything. This [collaboration] also gives me credibility in front of international agencies and donors. I had the ability to [organize] all this in a short time because I was the minister for administrative reform in 2005. [The Office of the Minister of State for Administrative Reform] is also a UNDP program which gets working capital from the government and ensures the funding of the other projects from donors.

I also worked with international donors in the private sector on many projects related to public sector improvement. This gave me some knowhow to move quickly, and also to benefit from all assets that are available inside the country. But if they had brought somebody that is not “in the business” as a minister, he would have taken time to learn all these issues. I think that we have a lot of achievements that will guarantee that this ministry will be permanent and sustainable. As a lot of involvement in many projects with international donors is at hand today, I think that any consideration [to terminate the ministry] by the coming government would be a mistake and send a very bad message to the international community.

E Moving forward, what is the ministry’s legislative roadmap?

I do my homework. So far, I succeeded in getting the approval of the government for three amendments. The first is to punish sexual harassment. It has not been approved by the Parliament yet, but it is not easy to get approval. It will take three to four months because it has to be approved by all ministries and by Ministry of Justice and the legislative council. This one was approved by the cabinet, [as was] the amendment to eliminate discrimination in the provisions of the social security law. [Also] we have the three-day paternity leave. People told me it doesn’t work. I said for me it is not question of three days; it’s a question of creating a new culture and convictions that the father has the same responsibilities as the woman when the child is born and not only logistical responsibilities.

Executive:
The countdown to political progress
March 8, 2018

Women gear up to run in Lebanon's 2018 parliamentary election

This year will see some economic actors sitting in the sun. It does not require special astrological powers to predict that the first half of 2018 will be good for the bottom lines of local advertising companies, social media platforms, billboard operators, pollsters, and audiovisual companies. Driving down any urban highway or country road and browsing through their favorite media, the Lebanese political consumer is being bombarded with messages about the upcoming parliamentary elections.

State institutions set the stage in late 2017 by booking advertising and media space for several public awareness campaigns to encourage voting. Also, since early this year, campaigns by political parties, new movements, and individual candidates are coming out in increasing numbers, as contenders enter the contest for winning public attention, and ultimately, voters. This, too, is only normal, and even gives room for hope that the next Parliament will enjoy a double blessing of greater diversity and less stagnation and political paralysis.

The May 6 vote will be important for economic and social peace and development. Lebanon's first elections in almost a decade will be conducted under a new election law, and marks—for the first time in most citizens' political memory—an opportunity to challenge an equilibrium of interest-mongers that has blocked the nation's advancement internally almost as much as the external phenomena of regional violence and international power plays.

Within the mix of election campaigning and politicians' positioning to look attractive to voters, one novelty stands out, and could even be more hopeful than the general bombardment of promises. It is the presence of female candidates in the elections. More women have announced their candidacies—or at least their strong intent to run for Parliament—than in 2009, when the last elections were held, or in any previous election in living memory. According to figures from the Inter-Parliamentary Union, only 1.7 percent of the candidates for parliamentary elections in 2009 were women.

While no assessment of registered parliamentary candidates can be made before the official lists are published after the March 7 registration deadline, political officials in Lebanon have spoken out publicly and in interviews with Executive for more women in Parliament (the Ministry for Women's Affairs adopted the slogan, "Half of society, half of Parliament;" see interview with Minister Oghassabian, while other sources within the political class have for several months been speaking of expectations that more women will run. No one interviewed for this article placed the figure lower than 80 women candidates.

Executive reached out to women who had announced their candidacy for the upcoming parliamentary elections in early February in an effort to gain a deeper of understanding of what

motivated them to run for Parliament, and of their experience in what some prejudiced parts of society have viewed as a men's arena for far too long.

Not new to the game

Hayat Arslan, a candidate for the Druze seat in the Chouf, says she has worked for women's political empowerment since 2001 through an NGO called the Committee for Women's Political Empowerment, which she founded that year to lobby for a quota for women in politics. As one of the NGOs encouraging women to run for the elections in 2013, which were later postponed, the organization counted 40 female candidates at the time, including Arslan. She says that some of these women stepped up to the plate again as soon as the current elections were announced.

Many of the female candidates that Executive spoke to built up public experience doing social work at charity organizations or NGOs, while others got their start in municipal politics. Victoria Zwein, a candidate in the Metn district, was one of the first women to run for—and win—a municipal council seat. She was elected to the municipal council in Sin El Fil, a district adjacent to Beirut, in 2004. Adding to her experience were activities in the areas of urban development and women's empowerment, as well as projects with the international UN body ESCWA.

A breakthrough into politics on the municipal level also provided an important stepping stone for Josephine Zgheib. She is currently a municipal council member in Kfardebian, in the mountain area to the north of Beirut, where she was the first woman to win a seat, she tells Executive. Her biography also contains experience in the NGO field, through an organization she founded.

Nada Zaarour enters her race with experience in the national political scene: She is a candidate in Metn, and one of four parliamentary contenders—two women and two men—nominated in four different electoral districts by the Green Party of Lebanon. Zaarour is in her second-term as president of the Green Party of Lebanon, which was founded in 2004 to advocate for environmental protection and sustainable development, as well as human rights.

Breaking point

It is perhaps these women's interaction with their communities' challenges through public service work, and with the challenges of their own daily lives, that drove them to decide to run for Parliament. Kholoud Wattar, a candidate for Beirut 2, recounts an incident that occurred during her charity work, where she was trying to raise money for someone who needed urgent medical care and had to sweet-talk a certain politician to secure his help, despite the fact that healthcare is a basic right for citizens. "I decided to run for elections because I never again wanted to be in a position where I had to beg for my rights in my country," she says. Wattar tells Executive that she aims to assemble a complete women's list that can compete for the seats allocated to Beirut 2.

Every female candidate who spoke to Executive identified the country's dire economic, environmental, and social state as the main motivation for their candidacies. "It's a sin if we

don’t run for Parliament in these elections because the situation in the country has become very dangerous. The level of pollution is extremely high, there is no greenery in the mountains to speak of, [and] our constitution is not being respected. We can no longer watch from the sidelines,” says Zgheib.

According to the candidates, it would be futile to complain about the political establishment’s performance without providing voters with an alternative. “The situation [in the country] has deteriorated badly, and no one has the boldness to stand up against the establishment and say enough is enough. We have reached a critical point where we either initiate positive change through this election and give future generations hope in the country to work further for it, or continue [on our current path], with generation after generation of people in the establishment holding on to power,” says Paula Yacoubian, a former political show presenter for Future TV who is running in Beirut 1 with Sabaa, a party formed last year.

Most of the women Executive profiled say they are running as independents on lists that are not from establishment political parties—groups with current representation in Parliament—but rather have been put together by coalitions of “anti establishment” political actors who come from civil society, protest movements such as the anti-garbage groups of 2015, or political backgrounds that are otherwise separate from the mainstream establishment.

While establishment political parties spoke positively about the potential increase in female candidates in the early run-up to the elections, several of them announced candidate lineups in late February that did not include a single woman. Of the three parties who announced their candidates at that time, one—Hezbollah—had already stated that it did not consider fielding female candidates to be coherent with its positions; another, the Druze-dominated Progressive Socialist Party, presented a female-free list; and the third, the Shia Amal party founded by cleric Musa al-Sadr in the 70s and for decades led by Speaker of Parliament Nabih Berri, announced a sole female candidate, sitting Minister of State for Administrative Reform Inaya Ezzeddine.

The difficulties that female candidates face in the machines of political parties were further illuminated at a Beirut conference about female candidacies in late January, where the overriding tenor of established parties was revealed to be power-centric, prioritizing their perceived short-term chances to win or defend parliamentary seats over the idea of diversifying their candidate lists by including more women.

Some women who were still contemplating their candidacies when they spoke to Executive said, speaking on condition of anonymity, that they had been pressured by political parties when discussing the possibility of running. One businesswoman with NGO experience who was leaning toward running as an independent revealed that a political party had pressured her to either join its list or not to run at all. This sort of behavior by political parties is hardly surprising, given that power pressures and entrenched practices in systems all over the world rarely fully deserve their “democratic” labels, but it seems specifically noteworthy in the Lebanese context because of two factors.

First, many female candidates relate more to independent agendas and feel more represented and equal in the political company of other independent candidates. “Women and men are equal as activists outside of this circle or club of politicians,” says the Green Party’s Zaarour. And Zwein, who began her political career in 2004 with the National Liberal Party that was established by the venerated politician Camille Chamoun in 1958 and has been led by his son Dory—today an octogenarian—since 1990, said she can no longer identify with a party which revolves around a patriarchal leader.

Zwein declares that she will be running with Sabaa in the parliamentary elections. “I’m a person who believes in political parties as major stakeholders for positive change in any country. But I couldn’t find any party in Lebanon which I believe I can work with. Most of the time, it’s a family business or a family political party, or it’s really extreme religion. It’s hard to believe that political parties will actually allow women to be present as ministers or as candidates, and the proof is that till now there are no women on the parties’ lists,” says Zwein.

Secondly, in cases where political parties do embrace female candidacy, the support structures for women aspiring to political roles appear to need much more development. Rindala Jabbour, a high-ranking member of the Free Patriotic Movement who won the party’s internal elections to run for parliamentary elections in West Bekaa–Rashaya, tells Executive that men and women are treated as equals in the party, but that she would have hoped for affirmative action to support qualified women like herself. “In some areas, you feel there is no difference between men and women, and it’s all about having the right personality [and skills] for politics, such as being able to negotiate and present your ideas clearly. In other regards, however, you feel that there should be some positive discrimination,” she says.

“Today, we’re fighting for women’s representation in politics in Lebanon. Thus, as a party, you should support your female members, and maybe give them some privileges over men to level the playing field, so to speak. I believe there should be some initiatives to support qualified women within their parties to help them rise to power. This is not the case, and you run for party elections like a man,” Jabbour elaborates, adding that one such initiative could be to assist female candidates with campaign financing, as she herself comes from a working-class background and not from a rich family.

Outside old boxes

Beyond the internal realities of anti-establishment movements and political parties alike, the rise of independent women in Middle Eastern politics is noteworthy on another level. This level is the political context of a region where many countries that are not equipped with one of two conventional power-transmission mechanisms.

Conventional wisdom in past research of women’s entry paths into political arenas worldwide was that overcoming gender barriers in parliaments required either the support of a political party or the presence of a gender quota, said Bozena Welborne, a researcher and professor of Middle Eastern politics and the role of women in politics at Smith College in the United States, at a conference panel on political inclusion hosted by the American University of Beirut’s Issam

Fares Institute at the end of January. Curiously, this perception matrix is not necessarily as applicable in the Middle East, she explained. “The Middle East and North Africa lead the world in terms of the number of women who have been elected as independents,” she said.

Her findings about independent female MPs in the Middle East showed that they succeeded in many countries of the region because of quotas, but without any party support. Welbourne later elaborated by email. She and a student had conducted research into the allegiances of parliamentary women in countries around the world between 2015-17.

That MENA leads the world in this regard, when seen in the context of the often weak roles of political parties in the formation of popular will in MENA countries, suggests that highly educated women with well-developed personal social networks (educators, for example) who compete for office in countries with flexible, parallel, or mixed electoral systems (thus outside of completely closed-list electoral systems), have a comparatively higher chance of succeeding as independents.

In the wider context of ongoing change in the political environments of professed democracies, the increasingly effective use of social media hints at an evolution in politics where non-party-dependent agenda-setting mechanisms and access roads to politics are gaining importance, functioning either as an alternative to or in conjunction with political parties.

Underrepresenting women in their lists might backfire on political parties, but so too might any attempts to use women as insincere tokens of pretend-equality, or stooges of interests of whatever partisan group, tribe, or sect, and not as equal decision makers. When such attempts of utilization or political exploitation of female authority are made, they are not missed by politically astute women. “Parties are choosing dull women who are not prominent in their communities to be on their lists because they don’t want women to challenge them or compete with them on the preferential vote,” Wattar notes with disdain. “These parties need to show that they have women to appear as ‘politically correct,’ but who are these women?” she asks.

Support a sister

While encouragement for women’s participation in Lebanon’s political life has come a long way since 2004, it still has some way to go. Zwein was pregnant when she ran for municipal elections in 2004, and she recalls people telling her that she should go take care of her family instead of campaigning. Zgheib was single when she ran for municipal elections in 2010—she was the only female candidate—and people attempted to discourage her by asking her what she would do if she got married and left town. Wattar says that when she told her family that she had registered for the 2013 elections, her husband was shocked and her seven brothers threatened to disown her. For these women, things have changed a lot: Now, the three of them have the full support of their families and communities, and Zgheib proudly recounts that four women ran for the Kfardebian municipal elections in 2016.

Confirming a philosophical maxim from Friedrich Nietzsche—a man perceived as deeply misogynistic but perhaps also an indiscriminate hater of homo sapiens—that says, “What does not kill us makes us stronger,” Lebanese women in politics say they have turned the opposition

to their dreams into whetting stones to hone their individual strengths. Wattar says she feels certain that she can influence a whole legislature of men just as she turned her own male relatives from opponents to supporters of female participation in politics.

The women profiled for this article say they were largely supported by the women in their communities when they announced their candidacy. Jabbour says she was worried about the response from other women inside the party because she had the misperception that women tended to be jealous of each other's successes, but the response was the exact opposite, and she counts the women of the FPM as her biggest allies and supporters.

Livia Bergmeijer | Executive
"Being aware of our role and power as women started with the 2013 elections, and many of the same women are running today for Parliament. So we have already started to work together and have already decided that we will empower each other. Although some of these women are from contradicting parties, we are working together for the welfare of women, and it's amazing," explains Wattar.

Despite progress, elements of a patriarchal mentality still abound in Lebanon, and despite the vocal support they have been given, some of the candidates Executive spoke with worry that the prevailing cultural environment will sway voters into voting for male establishment types. "Voters say they want to vote for women, but so far, the fearmongering has been stronger in instilling fear in these people that they should vote according to their sect so that the za'eem will not lose. This mentality is stronger than the motivation to have more women in Parliament and to vote for women," says Yacoubian.

The road of women candidates to Election Day on May 6 is by no means easy. "There are many handicaps for women running for elections. To begin with, women are not rich in their own right; their husbands, fathers, or male relatives are rich, and they prefer to spend [money] on men who are running. You also have the patriarchal mentality that still prefers men to run, not women. And you also have the media, which is very partisan and controlled by the politicians," cautions Arslan.

The bottom line is whether female candidates—be it as full independents, anti-establishment, or establishment members—will have succeeded very convincingly or only "fought respectably" in this good fight for increased presence in Parliament.

Hopefully, Lebanon will at least move forward enough to no longer be among the countries ranked lowest for female representation in their national legislatures, a ratio that neither reflects the skill and leadership abilities nor the many achievements of Lebanese women over the decades in different areas.

The upcoming election will be a step toward better governing if it results in higher rates of inclusion for women. Hopefully, the bedtime stories that the first-time Lebanese voters of 2018 will one day tell their granddaughters and grandsons about the political dominance of men in Parliament and cabinet will all start with, "Once upon a time … "

الوطن:
الأمم المتحدة و"دراسات" و"الإسكوا" ينظمون ورشة "التكنولوجيا والابتكار"
الأثنين 12 مارس 2018

نظم كل من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية ودراسات الطاقة، وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأحد، ورشة عمل تهدف إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحرين من خلال الترويج للتكنولوجيا والابتكار.

وهذه هي الورشة الأولى من ورشتي عمل تقام هذا الأسبوع وتهدف إلى مناقشة التكنولوجيا والابتكار والتنويع الاقتصادي، حيث جمعت الورشة عدة مشاركين، من بينهم ممثلين من الجهات الحكومية ورجال الأعمال والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وممثلو وسائل الإعلام.

وحضر إفتتاح ورشة العمل، رئيس مجلس أمناء دراسات ووكيل الوزارة للشؤون الدولية بوزارة الخارجية د.الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، والمنسق المقيم لأمثلة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمين الشرقاوي، ومدير قسم التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا د.حيدر فريحات، نائب الرئيس التنفيذي في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية د.زكريا الخاجة، وآخرين.

وأقيمت ورشة العمل تحت عنوان "التكنولوجيا والابتكار: وسائل التنويع الاقتصادي"، حيث تهدف جلسات الورشة التي قادها الخبراء وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، إلى تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار في تنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030 مع تسليط الضوء على تقدم الاستراتيجيات الوطنية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة في البحرين.

وستعقد ورشة عمل ثانية غدا تحت عنوان "التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية: من الأفكار إلى التنفيذ" في فندق راديسون بلو. وستعزز ورشة العمل مناقشة الفرص المتاحة لدعم القدرة التنافسية للقطاعات الاستراتيجية في المملكة، وتحليل الخيارات الرامية الى التنويع الاقتصادي الذي يمكن أن يعزز الرخاء والنمو الاقتصادي المستدام.

وفي مداخلة له، أشار د.الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة في كلمة رئيسة أمام الحضور، إلى الدور الهام الذي يجب أن تلعبه المؤسسات البحثية في فهم الابتكار. وقال "يجب على مؤسسة بحثية مثل Derasat أن تلعب دورًا رائدًا في فهم أسس الابتكار. على وجه الخصوص ، تحت مظلة رؤية البحرين الاقتصادية لعام 2030."

وتابع "نريد المساهمة في مجموعة السياسات التي يمكن أن تعزز ابتكار البحرين. الابتكار ليس عملاً عشوائيًا ؛ في الواقع ، فإن معظم الابتكارات المفيدة التي يقدمها عباقرة المجتمع الإبداعية هي نتيجة لجهد هادف. عندما يحدد المجتمع مبتكريها، يمنحهم الحوافز للابتكار ، ويحيط بهم بالموارد اللازمة ، فإن النتيجة هي الابتكار."

فيما قال الشرقاوي: "إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، يؤمن إيمانا راسخا بتعزيز المعرفة لفهم الاتجاهات الجديدة في مجال التكنولوجيا وتشجيع القوة العاملة المستعدة للإقتصاد المستقبلي وكذلك ضمان مواكبة اليد العاملة للعصر الرقمي."

وأضاف: "بدأت المنطقة العربية في تحديث وتطوير السياسات لدمج تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية. ومملكة البحرين هي واحدة من الدول النشطة المذكورة أعلاه التي تطمح إلى تسخير قوة التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنوع الاقتصادي."

د. فريحات، قال: "سيقوم موظفوا إسكوا بالتعاون مع خبراء فنيين من القطاع الخاص والقطاع العام والهيئات الأكاديمية بعرض خبراتهم التقنية وتقديم أفضل الممارسات في مجالات التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية وخطط الاستدامة والشمولية

الاقتصادية وتحقيق أولويات أهداف التنمية المستدامة الملائمة للبحرين. وتؤكد هذه الورشة على الدور النشط والفعال لـمنظمة "إسكوا" وشركائها لخدمة المنطقة العربية."

وكان من أبرز أحداث الأمسية المناقشة التي دارت حول المبادرات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار من أجل التنويع الاقتصادي، والتي ضمت نائب الرئيس التنفيذي للهيئة زكريا الخاجة، ود.مازن محمد علي من جامعة البحرين، ورجل الأعمال خليفة المناعي المدير العام لشركة مناعي للتقنية، ووفا العبيدات الرئيس التنفيذي لشركة "أوبي آند هيل."

وتمت مناقشة الشباب والتكنولوجيا والتنويع الاقتصادي والمساواة بين الجنسين. وشملت الجلسات الأخرى جلسة حول "التكنولوجيا والإبتكار والتنوع الاقتصادي: التكنولوجيا كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" أدارها ديمو كالوفسكي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجلسة عن الرؤى الإقليمية والدولية حول التكنولوجيا والابتكار بمشاركة أندرو كوكبرن، رئيس التجارة والتكنولوجيا والمدن الذكية في وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة.

وستعقد ورشة عمل منفصلة الثلاثاء، حول "التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية: من الأفكار إلى التنفيذ" في فندق راديسون بلو.

وكالة أنباء البحرين:
مركز "دراسات" يعقد ورشة عمل حول دور التكنولوجيا والابتكار في تنويع الاقتصاد
12/03/2018

المنامة في 12 مارس / بنا / نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" اليوم، فعاليات ورشة عمل بعنوان "التكنولوجيا والتطور: وسائل لتنويع الاقتصاد"، وذلك ضمن التزام مملكة البحرين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
وهدفت ورشة العمل إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا والابتكار في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتعزيز الوعي حول السبل والأدوات المتاحة لتحقيق عنصر الابتكار، والذي يأتي ضمن قائمة أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً.

كما ركزت الورشة أيضاً على انعكاسات التكنولوجيا على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والتطور في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات المنفذَة في إطار بناء اقتصاد المعرفة في مملكة البحرين، من أجل المساعدة على تحديد مكونات الخطة الوطنية، وتعريف المؤسسات المحورية المطلوب مساهمتها لإنجاز التطوير الاقتصادي.

وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية للورشة، سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز "دراسات" ووكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية، والأستاذ أمين الشرقاوي، المنسق المقيم لدى الأمم المتحدة، والممثل المقيم لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مملكة البحرين، والدكتور حيدر فريحات مدير دائرة التكنولوجيا للتطور "الاسكوا."

وأوضح الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز "دراسات" في تصريح لوكالة أنباء البحرين (بنا) أن هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة ورش عمل وفعاليات ينظمها المركز في إطار إعداد تقرير التنمية البشرية لمملكة البحرين، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تستعرض الورشة أفضل السياسات إقليمياً ودولياً حول استخدام التكنولوجيا والابتكار لتنويع الاقتصاد، وبيان أثر التكنولوجيا في خطة التنمية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وما تطرحه من فرص وتحديات، لتحقيق التنوع والابتكار في ظل الاقتصاد الرقمي، فضلا عن فتح الباب أمام الشباب للاستفادة من التطورات التكنولوجية، في سياق المساواة بين الجنسين.

وقال الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة: إن مملكة البحرين من أوائل الدول التي تعمل على دمج خطة التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة 2030 ضمن خططها الوطنية، وذلك من خلال دعمها للتطور التكنولوجي والابتكار، وباتت المملكة نموذجًا ومركزًا عالميًا في ريادة الأعمال، وحققت نجاحات نوعية في هذا المجال، مشيرا في هذا الصدد إلى استضافة مملكة البحرين المؤتمر العالمي لريادة الأعمال العام المقبل.

وأكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، أن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وفي إطار جهود الحكومة الموقرة واسترشادًا برؤية البحرين الاقتصادية 2030، تولي أهمية كبيرة لبلوغ كافة أهدافها الإنمائية عبر مواءمة الخطط الوطنية والأطر الاستراتيجية والسياسات الوطنية لمملكة البحرين مع أهداف التنمية المستدامة الأممية، ويأتي إيلاء الإهتمام بتعزيز الابتكار باعتباره عنصرًا حاسمًا وحيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل.

من جانبه أكد منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مملكة البحرين أمين السيد أمين الشرقاوي على أهمية هذه الورشة للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، لما لهما من أثر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، منوهاً ان التطور الذي حدث في السنوات الخمس الماضية في القدرة الحسابية أدى الى دخول تكنلوجيا جديدة كالذكاء الاصطناعي وامور الانترنت وغيرها من متطورات وان هذا التغيير السريع في التكنولوجيا يدفع بالتطور في أوجه الاقتصاد.

ودعا الشرقاوي الدول الى التعزز بالمقومات التكنولوجية والتي سوف تمكنها من التطور وبالتالي تحسين مستوى المواطن والذي يتطلب تغيير العديد من السياسات التنموية والتعليمية ، منوهاً بأنه من هنا جاءت فكرة هذه الورشة للبحث عن السياسات المطلوب تفعيلها.

وأوضح السيد أمين الشرقاوي ان مملكة البحرين تتميز ببنية تحتية تكنولوجية حققت قصص نجاح كثيرة، كتلك الموجودة في الحكومة الالكترونية ، والتنافسية وما والمطلوب هو تعزيز هذه البنية لتحافظ البحرين على مكانتها المتقدمة في عالم التكنولوجيا والابداع حيث صنفت مملكة البحرين في المرتبة ٦٦ بين دول العالم.

وأضاف منسق الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى مملكة البحرين ان البحرين تتمتع كذلك ببنية تعليمية تؤهلها لتبوء الافضلية في التنافسية ، وان كبرى الشركات التكنولوجيا هي عبارة عن فكر مبدع وخلاق لا تحتاج الى شغل حيّز مكاني كبير في الوقت الذي تدر فيه عوائد مالية كبيرة تعتمد على القدرات البشرية.

وأضاف الشرقاوي أنه يجب إعطاء الشباب الفرصة للابداع وخاصة السن الفئوية من ١٨ الي ٣٠ للانطلاق من المحلية الى الإقليمية ومن ثم الدولية ، معرباً عن أمله بأن تُصهر جميع هذه الأفكار وبوتقتها في تقرير التنمية البشرية الذي سيصدر لهذا العام.

من جهته، أشار دكتور حيدر فريحات مدير دائرة التكنولوجيا للتطور "الاسكوا"، عن دور الأسكوا في خدمة الدول العربية من خلال سبع برامج تغطي الجوانب، الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والمرأة، والاحصاء، والتنمية المستدامة ،وفض النزاعات ، حيث تقوم الأسكوا بتقديم النصائح السياسية لصناع القرار على مستوى الوطن العربي.

وأعرب فريحات عن فخره بأن تستضيف مملكة البحرين هذه الورشة والتي تتطرق الى التكنولوجيا والتنمية المستدامة وتأتي بالشراكة مع مكتب الامم المتحدة الانمائي لدى مملكة البحرين وهو تعاون ثلاثي مشترك ما بين جهة وطنية وبحثية وجهة إقليمية ، مشدداً على أنه كلما أصبحت مصادر الدخل متنوعة ومتعددة كلما قلت المخاطر التي قد تنجم من اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر واحد حتى لو كان هذا المصدر غني كقطاع البترول معربا عن امله بالخروج بتوصيات تصب في مصلحة التنوع الاقتصادي.

وفي تصريح لوكالة أنباء البحرين، رحب سعادة السفير البريطاني لدى المملكة السيد سايمون مارتن بفكرة إقامة هذه الورشة والتي تحاول فيها الحكومة البحرينية إيجاد طرق لتنويع الاقتصاد البحريني، والبحث عن سبل الابتكار والابداع، مضيفاً ان هذه الورشة نجحت في جمع جهات متعددة ومتنوعة كمؤسسات الامم المتحدة وجهات حكومية بالاضافة الى مركز "دراسات" والذي يمثل العقول المفكرة لإيجاد آلية لتعزير التنوع الاقتصادي سواء بالدعم المادي أو الدعم من خلال سن التشريعات التي تشجع على الابتكار والابداع.

وأضاف السفير أن هذا الإبداع سيساعد في تطور التنوع الاقتصادي، ومن ثم دفع عجلة التنمية والذي سيخلق فرص عمل جديدة للأجيال القادمة وهو مطلب كل تتطلع اليه كل دولة حالياً بما فيها المملكة المتحدة.

وأوضح السفير البريطاني ان بلاده التي الآن في طور الخروج من الاتحاد الاوروبي، تبحث عن شركاء استراتيجيين اقوياء ومتميزين حول العالم منها دول الخليج العربي وبخاصة مملكة البحرين ، منوهاً في هذا الصدد بقوة العلاقات بين المملكتين والتي انعكست إيجاباً في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي حيث سيقوم فريق من مجلس التنمية الاقتصادي بزيارة المملكة المتحدة الأسبوع القادم وذلك بهدف توسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين.

من جانبه قال الدكتور زكريا الخاجة نائب الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية في تصريح لوكالة أنباء البحرين ان موضوع الورشة مهم جداً، حيث أن جميع دول المنطقة تعاني من التضخم الاقتصادي وكذلك هبوط أسعار النفط، لذا فإن موضوع التنوع الاقتصادي والذي يثار حالياً بشكل كبير في قطاعات عدة وكثيرة سيلقي الضوء على الكثير من الفرص الاستثمارية والتي يمكن للحكومة ان تتطلع لها وتستثمرها بحيث تصبح مصدراً آخر للدخل القومي.

وأوضح الخاجة ان مشاركة هيئة الحكومة الالكترونية في ورشة اليوم مهمة جداً، تؤكد فيها الهيئة أهمية التحول الالكتروني والرقمي ومساهمته في التنوع الاقتصادي في مملكة البحرين ، فهو ذراع يعمل على جذب الاستثمارات الخارجية ومساعدة القطاعات الاقتصادية داخل البحرين في ضخ أموال واستثمارات جديدة وخلق فرص اكبر للاستثمارات وأعمال المنشآت

الجديدة مما يخلق على إيجاد قطاع تكنولوجي جديد في المملكة يساعد رواد الاعمال في فتح مجالات اقتصادية في البحرين ويسهل عملية الاستثمار الداخلي .

وتألفت الورشة من خمس جلسات بمشاركة خبراء ومختصين في مجالات التنمية والتكنولوجيا، حيث تناولت الجلسة الأولى محور "العلوم-التكنولوجيا- الابتكار والتنويع الاقتصادي – التكنولوجيا كمحرك للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية."

واستعرضت الجلسة الثانية محور "التكنولوجيا والابتكار: آراء دولية وإقليمية"، وركزت الجلسة الثالثة على محور "المبادرات الوطنية للتكنولوجيا والابتكار للتنويع الاقتصادي"، وتناولت الجلسة الرابعة موضوع "نحو خطة وطنية للتنويع الاقتصادي" فيما خصصت الجلسة الخامسة لتبادل وجهات النظر حول وضع خطة وطنية للتنويع الاقتصادي، أعقبها جلسة لوضع التوصيات والمرئيات.